مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاختصاص
اسم الكاتب: عصام حسني الأطرش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8692
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 01:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم القانونية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1446هـ / سبتمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

سبتمبر 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية** المجلد 21 العدد 3
https / /:doi.org /10.36394 /jls.v21.i3.15

تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاختصاص

عصام حسني الأطرش[1]

تاريخ الاستلام: 06-04-2023 **تاريخ القبول: 27-05-2023**

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي الفلسطيني، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من ذوي الاختصاص (المحامين، النيابة العامة، القضاة، العاملين في الأجهزة الأمنية، أكاديميين)، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (260) شخصا تم اختيارهم بطريقة العينة المتيسرة، كما تمثلت أداة الدراسة باستبانة تم تصميمها لغايات جمع البيانات والمعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان أبرزها، أن جرائم ذوي الياقات البيضاء تؤثر على الأمن القومي الفلسطيني، وأكثر تلك التأثيرات الأمن الاقتصادي تليها الأمن السياسي تليها الأمن الاجتماعي، كما تعد جرائم الفساد وجرائم التهرب الضريبي أكثر جرائم ذوي الياقات البيضاء انتشارا في المجتمع الفلسطيني، وأخيرا قد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها، ضرورة تعديل التشريعات الفلسطينية لتسهم في مكافحة كأفة أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء والمنتشرة في المجتمع الفلسطيني، وضرورة تدريب العاملين في الأجهزة الأمنية على مكافحة جرائم ذوي الياقات البيضاء وفق الأساليب الحديثة

الكلمات الدالة: جرائم، ذوي الياقات البيضاء، الأمن القومي، ذوي الاختصاص.

(1) كلية القانون - جامعة الاستقلال (أريحا – فلسطين)
esam_al_atrash@yahoo.com

المقدمة:

في العادة ترتبط الجريمة بمفاهيم وعوامل محددة كالفقر والبطالة والحرمان والجهل؛ لذلك ارتبطت معظم الدراسات العلمية التي حاولت أن تفسر السلوك الإجرامي في الطبقات الدنيا في المجتمع، والطبقات المهمشة والضعيفة على اعتبار أنها المصدر الأكبر للجريمة، نتيجة انعدام وضعف الفرص المتاحة لها، خلاف الطبقات العليا والأغنياء في المجتمع الذين تتوفر لديهم الفرص لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم (خليل، 2020: 292)، وعلى الرغم من ذلك ظهرت الجرائم الاقتصادية التي يقوم بارتكابها أشخاص لهم نفوذ واحترام وتقدير وأصحاب مكانة اجتماعية في المجتمع ومن الأغنياء في المجتمع؛ إذ يرتكبون جرائم خلال ممارستهم لأعمالهم وبحكم وظائفهم ومناصبهم، حيث تسمى تلك الجرائم بجرائم ذوي الياقات البيضاء، حيث قام بوصفه أحد الباحثين الأمريكيين بأنه الوباء الحقيقي للاقتصاد الأمريكي (Cullen and al ,2009)

ويعود الفضل في ظهور هذا المصطلح إلى العالم الأمريكي (سذرلاند) وهو متخصص في علم الجريمة؛ إذ أطلق هذا المصطلح سنة 1949م، وذلك من خلال إلقاء بحثه في الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، حيث قام بعرض دراسته من محورين، هما الجريمة والمجتمع الراقي، وخصوصا أنه لم يكن يوجد بين هذين المحورين أي ارتباط مسبقاً، حيث قام بطرح وجهة نظره من خلال تبيان العلاقة ما بين الجريمة وأشخاص يمتازون بالمكانة الاجتماعية العالية أو يمتلكون مهنة مرموقة ومحترمة، كما افترض بدراسته بأن المجرمين ذوي الياقات البيضاء يمتلكون دوافع وخصائص تميزهم عن مجرمي الشوارع (Benson,2018: 2)

كما يعود الأساس الذي استند إليه (سذرلاند) في إطلاق هذا المصطلح عليهم، إلى الحالة الاجتماعية المميزة والراقية والنفوذ والقوة التي يتمتعون بها، بالإضافة إلى التقدير والاحترام والثقة التي يتلقونها من المحيطين بهم في المجتمع، ومن المتعارف عليه في المجتمع أن مرتكبي تلك الجرائم أشخاص فوق كل مستوى الشبهات، ولا يمكن اتهامهم نتيجة الثقة من المجتمع بهم، حيث يتمتعون بشخصيات تجذب المحيطين بهم، ويكون حديثهم شيقًا وملفتًا للانتباه، ودائماً ما يكون مظهرهم محترمًا وأنيقًا يجعلهم بعيدين عن كل الشبهات. (البوعلي، 2017: 918)

وقد بدأ استخدام هذا المفهوم منذ أكثر من نصف قرن، وذلك من أجل وصف النشاط الإجرامي الذي ترتكبه الفئات والقطاعات الأكثر رفاهية في المجتمع كالتهرب الضريبي والتزوير والرشوة والاختلاس وصناعة المنتجات الخطرة، وحقيقة من الصعب أن تظهر جرائم ذوي الياقات البيضاء في السجلات الرسمية أو غير الرسمية، وذلك نظراً لصعوبة

قياسها وتحديدها، ويشير مصطلح الياقات البيضاء في أبسط صوره إلى اللون الأبيض لياقة القميص عند رجال الأعمال، وذلك من أجل تمييزها عن البدلة الزرقاء للعمال، وهذا يراد منه بأن الجرائم لا يتم ارتكابها من بعض الفقراء فقط ومنهم العمال ذوو البدلة الزرقاء، وإنما ترتكب من بعض الأغنياء ومنهم رجال الأعمال ذوو الياقات البيضاء (العيساوي، 2010: 118)

مشكلة الدراسة

تعد جرائم ذوي الياقات البيضاء من الجرائم التي يصعب قياسها وتحديدها من قبل نظام العدالة الجنائية، لذلك يفتقر الباحثون عن هذه الجريمة إلى الإحصائيات الرسمية أو غير الرسمية للتعبير عن واقع هذه الجريمة، ونظام العدالة الجنائية الفلسطيني يفتقر كسائر أنظمة العدالة الجنائية المقارنة إلى تلك الإحصائيات، ويمكن أن يعزى ذلك إلى المكانة الاجتماعية والنفوذ لأولئك المجرمين والتي يصعب معها تعقبهم أو مساءلتهم، على الرغم من خطورة الجرائم التي يرتكبونها على المجتمع وخصوصا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ومن ثم فإن ضحايا جرائم ذوي الياقات البيضاء كثيرون، فمعظم أفراد المجتمع والشركات العاملة فيه يتأثرون من تلك الجرائم على الأقل اقتصادياً بشكل مباشر أو غير مباشر

أسئلة الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي في المجتمع الفلسطيني؟

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أكثر أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء انتشاراً في المجتمع الفلسطيني؟
- ما تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني؟
- ما تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني؟
- ما تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي في المجتمع الفلسطيني؟

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من الناحية النظرية كونها تعتبر الدراسة الأولى في فلسطين، والتي تطرقت إلى جرائم ذوي الياقات البيضاء، فلم يسبقها أي دراسة فلسطينية تطرقت إلى

جرائم ذوي الياقات البيضاء، كما تعد من الدراسات الأولى عربياً التي ربطت بين جرائم ذوي الياقات البيضاء والأمن القومي بأنواعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ لذلك ستستهم هذه الدراسة في إعطاء إضاءة كاملة للباحثين والمهتمين في هذا المجال لاكتساب المعرفة عن هذا النوع من الجرائم، كما تتجلى أهمية الدراسة من الناحية العملية بأنها ستساعد أصحاب الاختصاص وراسمي السياسات التشريعية في محاولة التعرف إلى تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي في المجتمع الفلسطيني، مما سيساعدهم في صياغة التشريعات والقوانين المناسبة لمكافحة هذا النوع من الجرائم، بالإضافة إلى اكتساب الجهات التنفيذية المعرفة الكاملة بخصائص المجرمين ذوي الياقات البيضاء مما يسهل التعرف عليهم وكشفهم

أهداف الدراسة

حاولت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء.
- تحديد خصائص جرائم ذوي الياقات البيضاء.
- تبيان صفات أصحاب جرائم ذوي الياقات البيضاء.
- توضيح أشكال الجرائم التي يرتكبها ذوي الياقات البيضاء.
- توضيح تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.
- مناقشة تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- تبيان تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي في المجتمع الفلسطيني.

منهج الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، القائم على تحليل كافة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بجرائم ذوي الياقات البيضاء، بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من ذوي الاختصاص

هيكلية الدراسة

المبحث التمهيدي: مفهوم السلوك الإجرامي ودور المهنة في ارتكابه

المطلب الأول: تعريف السلوك الإجرامي

المطلب الثاني: خصائص السلوك الإجرامي

المطلب الثالث: دور عامل المهنة في ارتكاب السلوك الإجرامي

المبحث الأول: ماهية جرائم ذوي الياقات البيضاء

المطلب الأول: مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء

المطلب الثاني: خصائص جرائم ذوي الياقات البيضاء

المطلب الثالث: خصائص المجرمين ذوي الياقات البيضاء

المبحث الثاني: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي

المطلب الأول: أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء

المطلب الأول: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي

المطلب الثاني: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي

المطلب الثالث: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي

المبحث التمهيدي: مفهوم السلوك الإجرامي ودور المهنة في ارتكابه

هنالك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، منها ما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية، لذلك سنتطرق في المبحث التمهيدي إلى تعريف السلوك الإجرامي، وخصائص السلوك الإجرامي، بالإضافة إلى تحديد دور عامل المهنة في ارتكاب السلوك الإجرامي

المطلب الأول: تعريف السلوك الإجرامي

نادرا ما تنص التشريعات الجزائية على تعريف السلوك الإجرامي، فهي مهمة متروكة في الغالب للفقه، ولقد عالج أكثر علماء القانون مشكلة هذا التعريف، واقترحوا صيغا له، وهم في ذلك متشابهون كثيرا، فقلما ثار خلاف جوهري بينهم، وأكثر خلافاتهم وقفت عند

الصياغة، ولم تتعدى إلى المضمون، لذلك يعرف السلوك الإجرامي من الناحية القانونية بأنه سلوك يجرمه القانون، ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي (غنام،2015: 6)، كما تعرف بأنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا (عبد المنعم،2003: 63)

ويتضح من هذا التعريف، أن السلوك الإجرامي، يتميز عن غيره من أنواع السلوك المنحرفة الأخرى، بصفتين متلازمتين، هما: تجريم القانون له، ومجازاة مرتكبه بعقوبة جنائية، ويقصد بالتجريم القانوني للسلوك الإجرامي أن الفعل لا يعد جريمة إلا إذا جرمه القانون بنص صريح، ولا تستطيع أي أداة غير القانون على وصف أي تصرف أو سلوك بأنه جريمة مهما بلغ استنكار المجتمع أو استهجانه له، وإنما يكتسب السلوك هذه الصفة عندما يتدخل المشرع بوضع قواعد السلوك، فيأمر الأفراد القيام ببعض الأفعال أو الامتناع عنها ويقرر عقوبة لمن يخالفها (البيطار،2016: 21)

ولا يعد الفعل سلوكا إجراميا، بالمعنى القانوني، بمجرد تجريم الشارع لإتيانه أو لتركه، بل لا بد من ارتباط التجريم بمؤيد جزائي، وإلا انصرف المعنى إلى مجرد الخيار، وانقلبت القاعدة القانونية إلى مجرد قاعدة أخلاقية، توجه سلوك الأفراد بالنصح والإرشاد، وهذه ليست مهمة القانون، وإنما هي مهمة الأخلاق، والعقوبات الجزائية في أغلب التشريعات هي، الإعدام، السجن، الحبس، الغرامة، التجريد المدني، المصادرة، ... الخ، وتضيف بعض القوانين، إلى هذه العقوبات ما تسميه ب التدابير، كالتدابير الاحترازية، والتدابير الإصلاحية، والتدابير العلاجية، وتدابير الحماية، وتدابير الوقاية. (الأطرش، الهاجري،2012: ص14)

المطلب الثاني: تعريف المجرم

المجرم في المفهوم القانوني هو من أتى فعلا يعد في نظر القانون جريمة سواء أكان هذا الفعل إيجابيا أم سلبيا، وصدر ضده حكم قضائي بات أو مبرم بإدانته (القهوجي،2005: 22)، ووفقاً لهذا التعريف لا بد من توافر شرطيين لكي يعد الشخص مجرما من الوجهة القانونية، هما:

1. ضرورة توافر أركان الجريمة الثلاثة، الركن المادي للجريمة المتمثل في السلوك الإيجابي للفعل أو في السلوك السلبي الذي يتمثل في الامتناع عن فعل عليه واجب القيام به، والركن الشرعي الذي يتمثل في نص التجريم، والركن المعنوي الذي يتمثل في العلاقة النفسية بين الفاعل والفعل المادي.

وبالتالي، ومن اليسير معرفة فيما إذا كان الفعل المرتكب يدخل في إطار الأفعال المجرمة أم لا، وذلك بالرجوع إلى نصوص قانون العقوبات والقوانين الجزائية الأخرى، فلا

يعد من قبيل الجرائم الفعل المستهجن الذي لا يقره المجتمع طالما لم يسبغ القانون عليه وصف الجريمة ضمن نصوصه

2. ثبوت إدانته أمام المحكمة بارتكاب الجريمة، فلا يكفي لاعتبار الشخص مجرما في نظر القانون أن يرتكب فعلا مجرما وفقا لنص التجريم، بل لا بُدَّ أن يدان أمام القضاء بارتكاب هذه الجريمة بحكم قضائي بات تطبيقا للقاعدة الأساسية في التشريعات الجزائية الإجرائية والتي تقضي بأن الأصل في الإنسان براءته من التهمة المسندة إليه، إلى أن تثبت إدانته بحكم قضائي قطعي (الوريكات،2012: 83).

وقد تعرض المفهوم القانوني للمجرم للعديد من الانتقادات، أبرزها (أبو عفيفة،2013: 55):

1. الأخذ بالمفهوم القانوني للمجرم على إطلاقه يؤدي إلى إقحام بعض جرائم المخالفات في نطاق علم الإجرام، الأمر الذي يؤدي إلى إشغال الباحثين والعلماء بعوامل التكوين الإجرامي لدى مرتكبي جرائم تلك المخالفات رغم عدم الحاجة لذلك لبساطة خطورتها الإجرامية، مثال على ذلك مخالفات السير.

2. إن بعض مرتكبي الجرائم السياسية وجرائم الحرية والرأي الذين يجرمهم القانون ويعاقبهم لا يشكلون خطورة إجرامية، بل يعد البعض منهم في مصاف الأبطال وليس المجرمين، في حين أن القانون لا يجرم حالات الانتحار والربا والإدمان على تناول الكحوليات، بالرغم أنها تعد أفعالا انحرافيه إجرامية، ومن الاهمية أن يتناولها علم الإجرام بالدراسة لبيان خطورتها وخطورة مرتكبيها والعمل على محاربتها والقضاء عليها.

المطلب الثالث: دور عامل المهنة في ارتكاب السلوك الإجرامي

المهنة هي عبارة عن عمل أو صنعة يقوم بها الشخص لفترة طويلة من الزمن، وبخلاف الوظيفة التي قد تكون سريعة الزوال، فإن المهنة تتطور معك وتنمو خلال فترة زمنية طويلة؛ ومن ثم فإن المهنة التي يعمل بها الإنسان هي البيئة التي يقضي معظم وقته فيها، والتي يجب أن تكون مهيأة وتخلق أجواء مستقرة نفسياً وذهنياً للإنسان، حتى لا يضطر إلى ارتكاب السلوك الإجرامي

ففقد تتيح بيئة العمل الفرصة لارتكاب نوع معين مِن الجرائم، ولو لم يكن الشَخص يمارس هذا العمل، فمن المحتمل أن لا تتاح له الظُروف لارتكاب هذه الجرائم، ومثال ذلك الموظَف العام الَذي يمارس اخْتصاصات معيّنة قد يرْتكِب جريمة الرشوة أو جريمة الاخْتلاس رغبة منه في تَحقيق الكسْب غير المشروع، والصَيدلانيّ قد يسَهّل لِبعضِهم

تعاطي المواد المخدرة، والطبيب قد يهْتك عرْض مريضة، أو يرتكب جريمةَ الإجهاض، والموظف في المحَل التجاري قد يرتكب جريمة إساءة الائْتمان باسْتيلائه على ما تَسَلَّمَه من مبالغ نقديّة لحساب صاحب المحل (ثروت،2007: 143)

وبعض المهن قد تخلق في نفسية الفرد تعديلا يجعله أقل حساسيّة بالإقدام على بعض الأفعال الإجرامية الَّتي لم يقدم عليها الشخص العادي بسهولة، أو على الأقل يتردد قبل الإقدام عليها، ومثال ذلكَ الجزار أو حفار القبور، أو مجهز الموتى، لا يشعر بالتردد الَذي يشْعر به غيره من الأفراد إزاء جرائم القتل والإيذاء البدنِي، وهذا منْ شأنه أنْ يجعَل احتمالَ إقدامه على مثل هذه الجرائم، إذا خضع في ذات الوقت لتأثير عوامل إجراميَة أخرى، أقوَى من احتِمال إقدام شَخص يمارس مهنة مختلفة على هذا النَّوع من الجرائم (جعفر، 1992: 122)

كما يؤدي مستوى المهنة التي يشغلها الإنسان دوراً مهمًّا في احتمالية ارتكابه السلوك الإجرامي، فكلما كانت مستوى المهنة في الدولة تكون له الفرصة مهيأة أكبر لارتكاب السلوك الإجرامي بحكم نفوذه التي يسهل له ارتكاب الجريمة، فالموظف العادي لا تتوفر له الفرصة أو النفوذ التي يستطيع من خلاله ارتكاب جرائم معينة كالجرائم الاقتصادية أو السياسية أو جرائم الفساد، كما تلعب طبيعة المهنة دورا مهمًّا في تحديد نوعية الجريمة التي يرتكبها الفرد؛ فالموظف العام غالبا ما تكون جرائمه ترتبط بجرائم الفساد، ورجال الأعمال والنخب الاقتصادية غالباً ما ترتبط جرائمهم بالجرائم الاقتصادية

المبحث الأول

على الرغم من استخدام مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء منذ أكثر من نصف قرن تقريباً، إلا أن هذا المصطلح ما زال غير متداول لدى الباحثين القانونيين والاجتماعيين بالصورة المطلوبة، لذلك سنتطرق في المبحث الأول من هذه الدراسة إلى مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء، بالإضافة إلى خصائص جرائم ذوي الياقات البيضاء لتمييزها عن الجرائم الأخرى، بالإضافة إلى خصائص المجرمين ذوي الياقات البيضاء، وتحديد السمات التي يتميزون بها عن غيرهم من المجرمين

المطلب الأول: مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء

تعتبر جرائم ذوي الياقات البيضاء (white collar crime) من أكثر الجرائم خطورة على المجتمعات، حيث يرتكبها أصحاب النفوذ والطبقات العليا في المجتمع، وتقوم هذه الجرائم على اعتبار تشويه الحقيقة والغش والاحتيال والخداع، بالإضافة إلى الازدواجية في استغلالهم لسلطتهم وتوظيفها في مصلحتهم الشخصية مما يجعلها تكافؤ الخيانة

ولجرائم ذوي الياقات البيضاء تعريفان، الأول تعريفا اجتماعيا، ومن أبرز رواده العالم الأمريكي (سذرلاند) الذي قام بتعريف جرائم ذوي الياقات البيضاء بأنها جرائم ترتكب من فرد يتمتع بقدر ظاهر من الاحترام والسمعة، وذي منزلة اجتماعية راقية أثناء قيامه بنشاطه المهني، أما التعريف الاخر فهو قانوني ومن أبرز رواده العالم (هربرت ادلهيرتز) الذي قام بتعريفها بأنها سلوكيات غير قانونية أو مجموعة من السلوكيات غير القانونية، والتي تقترن بوسائل غير مادية، بالخفاء أو الخداع، وذلك من أجل الحصول على مال أو ملكية، أو من أجل تجنب الوفاء بالمال، أو خسارة مال أو ملكية أو لإدارة عمل أو للحصول على منفعة شخصية (الهيتي،2012: 67)

كما عرفها (بونجير) بأنها جرائم اقتصادية تتطور وتنمو في المجتمعات الرأسمالية، والتي تعلم مرتكبيها حب المال والثروة، وذلك من أجل الحصول عليه بعد وسائل وفرص تقوم على الاعتماد على الخداع والحيلة وسرقة أموال الناس (بيضون،2008: 13)، أما (عبود السراج) فكان لتعريفه جانباً قانونياً، حيث عرفها بأنها مخالفات لنصوص جنائية، ذات طابع اقتصادي أو مالي أو تجاري أو مهني، يقوم بارتكابها أشخاص ذوو نفوذ ومكانة اجتماعية مرموقة، وذلك من خلال ممارستهم لأعمالهم المهنية (السراج،1977: 101) ، كما عرفها العالم (هارتنغ) بأنها جرائم خاصة تخالف القوانين التي تنظم العمل، حيث يتم ارتكابها لصالح شركة وذلك بواسطة الشركة أو بوساطة وكلائها في إطار ممارسة الشركة لأعمالها (Friedrichs,2009: 22)، كما تم تعريفها بأنها جرائم مالية يتم ارتكابها من قبل أشخاص يمتلكون مكانة اجتماعية واحترام، ويقوموا باستغلال سلطتهم غاية تحقيق مكاسب شخصية أو تنظيمية، ولا ترتبط جرائمهم بالأمراض الشخصية أو الفقر أو الحرمان، ولكن ترتبط جرائمهم بالمناصب التي يشغلونها (Gottschalk,2018: 1)

أما (Payne,2012: 40) فقد عرفها بأنها الأعمال غير المشروعة جنائياً، والتي يتم ارتكابها من قبل الشخص خلال وظيفته أو أنها جريمة قام بارتكابها شخص في خلال عمله في مهنته يمتلك من الاحترام والمكانة الاجتماعية المميزة ما يعطيه مكانة مرموقة وعالية في المجتمع، أما (White,2012: 4) فقد عرفها بأنها تلك الأفعال غير العقلانية التي يقوم بارتكابها الأشخاص أثناء قيامهم بممارسة أعمال مكلفون بتنفيذها

ومن خلال تلك التعريفات يمكن أن نقسم جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى نوعين (عبد العزيز،2021: 396):

- الأفعال التي يقوم بها المسؤولون والمدراء والمهنيون وأصحاب المواقع المهنية المتوسطة في المؤسسات الخاصة والعامة.
- الأفعال الإجرامية التي يقوم بارتكابها أصحاب السلطة والنفوذ مستغلين مناصبهم

ومسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك للأغراض الخاصة والشخصية، وذلك غاية جمع الثروة والربح السريع الغير شرعي، وذلك باستخدام وسائل غير شرعية مثل الرشوة والنصب والاحتيال والتزوير وغيرها.

وفي اتجاه آخر يرى البعض أن جرائم ذوي الياقات البيضاء تندرج تحت ما يسمى الجرائم المهنية، حيث تم تعريفها استناداً لذلك بأنها أي فعل يعاقب عليه القانون، وذلك بسبب عدم الالتزام بالفرصة التي تم إنشاؤها في سياق الإطار الوظيفي، حيث توجد أربعة أصناف من الجريمة المهنية، يمكن تصنيفها على النحو التالي: (العلي، 2018: 254)

- الجرائم المهنية التنظيمية، التي تشمل الجرائم التي ترتكب من قبل الشركات.
- الجرائم المهنية للدولة، والتي تشمل الجرائم المرتكبة من الحكومات.
- الجرائم المحترفة، وتشمل تلك الجرائم التي يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون وظائف عليا.
- الجرائم الفردية، وتشمل تلك الجرائم التي يرتكبها الأشخاص في الوظائف التقليدية.

وفي ضوء ما تم استعراضه من تعريفات يمكن لنا اقتراح تعريف لجرائم ذوي الياقات البيضاء بأنها جرائم ذات طابع اقتصادي يرتكبها أشخاص مكلفون بمهام وظيفية ويتميزون بمكانة اجتماعية مرموقة ويهدفون إلى تحقيق الربح المادي وتكديس الثروة، وبناء عليه يمكن لنا تحديد عناصر جرائم ذوي الياقات البيضاء على النحو التالي:

- سلوك مخالف للقوانين المعمول بها وخصوصاً القوانين الاقتصادية والمالية.
- المجرمين ذوي الياقات البيضاء يتسمون بمكانة اجتماعية ولهم أصحاب نفوذ.
- يستغل المجرمين ذوي الياقات البيضاء مناصبهم ووظائفهم.
- الهدف من جرائم ذوي الياقات البيضاء تحقيق الربح المادي والثروة والطمع.

المطلب الثاني: خصائص جرائم ذوي الياقات البيضاء

لجرائم ذوي الياقات البيضاء طابع خاص يميزها عن الجرائم التقليدية، وهذا ما يجعلها تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن الجرائم التقليدية: (الردايدة، 2013) (رضى،2012)

1. جرائم تقنية: يمكن أن نعتبر جرائم ذوي الياقات البيضاء من الجرائم المستحدثة،

ولكن بصورة سابقة التشريعات الجزائية، وذلك بسبب التطور الكبير في المجالات العلمية والتقنية، حيث يلجأ المجرمون إلى استخدام وسائل غاية تشويه الحقائق من خلال الاحتيال والغش والخداع واستغلال أي هفوات أو نقص في القوانين.

2. صعوبة معرفة مرتكبيها: يرتكب هذه الجريمة الأشخاص الذين يتمتعون بنفوذ سياسي، ويشغلون مناصب ووظائف رفيعة في الدولة، والتي يقوموا باستغلال هذه الوظائف أو المناصب لأغراض شخصية، بالإضافة إلى أصحاب النفوذ يرتكب جرائم ذوي الياقات البيضاء أصحاب المصالح والثروة ورؤوس الأموال والقادرين على بناء علاقات مع أصحاب النفوذ في الدولة، ولأن مرتكبي هذه الجرائم هم من الطبقة الغنية، والذين يرتدون القمصان البيضاء من أجل تمييزهم عن جرائم الطبقة الفقيرة، والذين غالباً ما يرتدون القمصان الزرقاء لتشير إلى الأعمال اليدوية، مما يجعل من الصعب اكتشاف مرتكبيها .

3. جرائم لا تخلف ضحايا مباشرين: الأصل في الجريمة أن تخلف ضحايا مباشرين، ففي جرائم القتل مثلاً تكون الضحية الإنسان الذي تزهق روحه، وفي جرائم السرقة الإنسان الذي انتزعت ملكية أمواله، أما جرائم ذوي الياقات البيضاء فهي لا تخلف ضحايا مباشرين على اعتبار أن الضحية الأساسية في هذه الجرائم هي المصلحة العامة سواء كانت مصلحة اجتماعية أو اقتصادية مثل جرائم التهرب الضريبي، كما يجب الإشارة بأن هنالك فرق كبير في تأثير الجريمة على المجتمع، فجريمة السرقة التي يرتكبها شخص محتاج لتأمين احتياجاته الأساسية، تختلف في تأثيرها عن جريمة يرتكبها أصحاب النفوذ من خلال عقود يبرموها مع شركات وهمية بملايين الدولارات، والتي تستنزف من أموال الشعب.

4. جرائم ذو طبيعة مالية: يعتبر تحقيق الربح المادي والطمع الدافع الرئيسي لارتكاب جرائم ذوي الياقات البيضاء، وذلك من خلال استغلال المكانة الاجتماعية والمناصب والوظائف التي يشغلونها، والنفوذ السياسي والمالي، الذي يمكنهم من التمتع بالسمعة والجاه، والذي يؤهلهم إلى الاحتفاظ بالإجرام، وبالتالي فإن طبيعة الجرائم التي يرتكبونها مالية كون الهدف منها هو تحقيق الربح وتجميع الثروة.

5. من الجرائم قليلة الظهور والبروز: على أساس أن مرتكبيها يتمتعون بالتكتم الشديد، وهذه الجرائم تكون بعيدة عن أعين المجتمع ووسائل الإعلام نظراً للمكانة التي يحتلها مرتكبيها والتي تجعلهم فوق مستوى الشبهات، وبالتالي فإن ظهور هذه الجرائم وعلم أفراد المجتمع ووسائل الإعلام وأجهزة العدالة الجنائية بها ضئيل.

6. من الجرائم المتطورة: تتميز هذه الجرائم بالطابع النسبي، وهذا يعني أنها لا تتميز

بالاستقرار والثبات، فهي متغيرة في المكان والزمان، فكلما تطورت التشريعات وأساليب مكافحة هذه الجرائم، أدى ذلك إلى ظهور جرائم جديدة وبأساليب متطورة ومختلفة.

وفي ضوء ذلك يتضح لنا أن جرائم ذوي الياقات البيضاء تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن الجرائم التقليدية، وذلك لخصوصية المجرمين والمكانة الاجتماعية والنفوذ الذي يتمتعون به في المجتمع، والسمعة والاحترام الذي فرضوه على الأفراد ووسائل الإعلام

المطلب الثالث: خصائص المجرمين ذوي الياقات البيضاء

المجرمون ذوي الياقات البيضاء يتميزون بخصائص عن المجرمين التقليديين، حيث ترتبط بهم مجموعة من الخصائص بذاتية المجرمين، وهنالك خصائص ترتبط بشخصية المجرمين ذوي الياقات البيضاء، وبالتالي سنتطرق إلى الخصائص الذاتية للمجرمين، ومن ثم الخصائص المرتبطة بالشخصية

أولا- الخصائص الذاتية للمجرمين ذوي الياقات البيضاء: هنالك مجموعة من الخصائص الذاتية للمجرمين ذوي الياقات البيضاء نوجزها بمايلي: (Holtfreter,2005) (Whan,2003) (Heimer,2000) (Zahra, et al, 2007)

1. السن: يكون المجرمين ذوي الياقات البيضاء أكبر سناً من المجرمين التقليديين، وهو ما يرتبط بالمدة الزمنية التي يستغرقها كي يشغل وظيفة أو منصب هام في المؤسسة، والذي يستغله في ارتكاب الجرائم، الأمر الذي يكون فيه متقدم في السن.
2. الجنس: يعتبر الذكور أكثر من الإناث في ارتكاب جرائم ذوي الياقات البيضاء، ويرتبط ذلك بأن الذكور يشغلون مناصب ووظائف هامة في الدولة ويتمتعون بمكانة اجتماعية بدرجة أكبر من الإناث، إلا أنه في الفترات الأخيرة أصبحت الإناث تشارك الذكور بدرجة متساوية تقريباً في هذا النوع من الجرائم نظراً لتغير دور المرأة وخروجها للعمل وشغلها مناصب هامة.
3. المستوى التعليمي: يتمتع مجرمي ذوي الياقات البيضاء بمستوى عال من التعليم، فغالبهم من خريجي الجامعات، وهذا يرتبط أساساً بأن المناصب والوظائف الهامة يجب أن يكون من يشغلها على مستوى عال من التأهيل العلمي.
4. المكانة التنظيمية في المؤسسة: إن المناصب العليا تمنح لمن يشغلها سهولة في

اكتساب ثقة الاخرين، بالإضافة إلى أن هذه المناصب تمنح لأصحابها فرصاً عديدة لارتكاب مثل هذه الجرائم على نطاق واسع.

5. حالة الاستعداد للإجرام: يعيش مجرمي ذوي الياقات البيضاء حالة من الضغوط اللامعيارية في المجتمع، فيما يعرف بالحلم الأمريكي والذي يجعل من الربح المادي القيمة الأساسية التي تحدد اختيارات الأفراد، وهو ما يجعل المجرمين ذوي الياقات البيضاء يبحثون عن الغنى والثروة بغض النظر عن الوسيلة مشروعة أم غير مشروعة.

ثانيا- الخصائص المرتبطة بشخصية المجرمين ذوي الياقات البيضاء: يتميز المجرمون ذوي الياقات البيضاء بمجموعة من الخصائص التي ترتبط بشخصيتهم، وذلك على النحو التالي: (Blickle et al,2006)

1. ضعف التحكم الذاتي: يتميز المجرمون ذوو الياقات البيضاء بالاندفاع نحو مغريات تحقيق الربح المادي والثروة والنجاح، لذلك لا يستطيعوا أن يتغلبوا على تلك المغريات، على الرغم من وجود قوانين تجرم هذه السلوكيات، إلا أن ضعف التحكم الذاتي يحول دون منعهم من ارتكاب تلك الجرائم.

2. ضعف درجة الوعي: يعتبر الوعي أحد الخصائص الشخصية التي يفتقر إليها الأفراد الذين يرتكبون جرائم ذوي الياقات البيضاء، حيث يتكون الوعي من الأبعاد الثلاثة التالية، المصداقية، الدقة، التنظيم.

3. الرغبة الملحة في ممارسة التحكم: أحد الخصائص الشخصية التي يمتاز بها المجرمون ذوو الياقات البيضاء الرغبة الملحة في التحكم، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم المالية، وذلك من أجل أن يضمنوا التحكم في الأحداث المؤثرة فيهم والأشخاص العاملين لديهم.

4. العصابية: المجرمون ذوو الياقات البيضاء يتسمون بدرجات عالية في سمات العاطفة السلبية والانبساطية، وهي سمات مرضية تخفي العديد من الباثولوجيا النفسية.

5. الانخراط في المتعة: يوجد لدى المجرمين ذوي الياقات البيضاء مستوى عال من المتعة، والتي ترتبط بالبحث عن اللذة، وتثمين النشوة، والاستمتاع بالممتلكات الفردية.

المبحث الثاني: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي

لقد تطور مفهوم الأمن القومي، حيث ارتبط سابقاً هذا المفهوم بالتهديدات والتحديات الخارجية التي تواجه الدولة، وإنما أصبح مفهوم الامن القومي يرتبط بالتهديدات والتحديات الداخلية التي تواجهه أيضا، وبناء على ذلك يعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة ليس فقط على حماية الدولة من أي تهديدات تواجهه، وإنما يرتبط ذلك أيضاً بإمكانية الدولة وقدرتها على توفير الحماية للمواطنين، وتحسين جودة الحياة ونوعيتها ومستواها (محمد،2014: 12)، ويرتبط بالأمن القومي بالعديد من الأبعاد ولعل أبرزها، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد العسكري، البعد الاجتماعي، البعد القيمي، البعد البيئي، وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لأننا نعتبرها أكثر أبعاد الأمن القومي تأثراً بجرائم ذوي الياقات البيضاء، ولتحديد تأثيرات جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، استخدم الباحث الدراسة الميدانية، وذلك للتعرف على استجابات ذوي الاختصاص على تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي، وقد تمثلت الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية على النحو التالي:

مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بذوي الاختصاص والقادرين على تقدير تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي في المجتمع الفلسطيني (محامين، نيابة عامة، قضاء، عاملين في الأجهزة الأمنية، أكاديميين)

عينة الدراسة: استخدم الباحث العينة المتيسرة، حيث بلغ حجم العينة (260) من ذوي الاختصاص في الضفة الغربية

أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة باستبانة تم تصميمها لغايات جمع البيانات والمعلومات، حيث تم تصميمها على ثلاثة محاور: الأول الأمن الاقتصادي، والثاني الأمن السياسي، والثالث الأمن الاجتماعي

منهجية الدراسة: استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف الظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة بتأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي في المجتمع الفلسطيني.

مفتاح التصحيح: صُمِّم مفتاح مقياس الدراسة على النحو التالي:

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.8	قليلة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1.81 – 2.6	قليلة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 2.61 – 3.4	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 3.41 – 4.2	كبيرة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 4.21 - 5	كبيرة جدا

المطلب الأول: أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني

ترتبط عادة جرائم ذوي الياقات البيضاء بالجرائم الاقتصادية والمالية، لذلك فإن أبرز أشكالها يرتبط بتلك الجرائم، وفي ظل غياب تحديد تشريعي لجرائم ذوي الياقات البيضاء، فإننا قمنا بحصرها وفقاً لاجتهادات الفقهاء، والتي ارتبطت بشكل كبير بالجرائم الاقتصادية والمالية، وبالتالي الجدول رقم 1 يوضح أكثر أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء انتشارا في المجتمع الفلسطيني

الجدول رقم (1)

الأوساط الحسابية والنسب المئوية والدرجة الكلية لفقرات أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة
1	التهرب الضريبي	4.5	% 90	كبيرة جدا
2	غسل الأموال	4.4	% 88	كبيرة جدا
3	جرائم الشركات	3.6	% 72	كبيرة
4	الفساد	4.7	% 94	كبيرة جدا
5	التزوير	3.7	% 74	كبيرة
6	جرائم الغش	4.1	% 82	كبيرة
7	الاحتيال	3.8	% 76	كبيرة
8	الجرائم الإلكترونية الاقتصادية	3.7	% 74	كبيرة

9	الجرائم الجمركية	3.7	% 74	كبيرة
10	الجرائم الواقعة على المستهلك	3.8	% 76	كبيرة
	المجموع	4.1	% 82	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (1) أن الدرجة الكلية لأشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني، جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.1) والنسبة المئوية (82 %)، ويعزو الباحث هذه النتيجة بأن هنالك انتشارًا كبيرًا لأشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني، فأفراد عينة الدراسة وبحكم طبيعة عملهم يستطيعون أن يدركوا مدى انتشارها في المجتمع الفلسطيني من عدمه

كما يبين الجدول أن أكثر جرائم ذوي الياقات البيضاء انتشاراً في المجتمع الفلسطيني كانت (الفساد) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.7) وبنسبة مئوية (94 %) وبدرجة كبيرة جدا، تليها (التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.5) وبنسبة مئوية (90 %) وبدرجة كبيرة جداً، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أجراها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) في العام 2016، والتي توصلت فيها إلا أن 81 % من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومن جانبنا نعتقد أن الفساد أصبح ظاهرة اجتماعية تهدد كافة المجتمعات وخصوصاً النامية منها، حيث يمارس المجرمون ذوو الياقات البيضاء الفساد بكافة صوره وأشكاله وهي وفقاً للقرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 (الرشوة، الواسطة المحسوبية والمحاباة، الاختلاس، الكسب غير المشروع، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، تضارب المصالح، إعاقة سير العدالة، إساءة الائتمان، استثمار الوظيفة، التزوير والتزييف)، ومن خلال ملاحظتنا لخصائص أولئك المجرمين الذي يرتكبون جرائم الفساد، نرى بأنهم يتمتعون بالاحترام والمكانة الاجتماعية في المجتمع ولهم السمعة والجاه وأصحاب نفوذ، وردة الفعل المجتمعي على الفاسدين أصبحت تبرر لهم هذا السلوك

أما جرائم التهرب الضريبي والتي تعرف بأنها محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرقا وأساليب مختلفة تحمل في طياتها طابع الغش نحو القانون، كما عرفت أيضا بأنها تخلص المكلف كليا أو جزئيا من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها (الشرقاوي،2006: 23)، وقد أشار القرار بقانون رقم (6) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل الفلسطيني إلى عقوبة التهرب الضريبي في المادة (37) بأنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تقل عن (1000شيقل) ولا تزيد عن (10000شيقل)

ومن خلال الملاحظة لجرائم التهرب الضريبي، يتضح أن هذه الجرائم يتم ارتكابها بدون استخدام العنف، كما أن المجرمين يتصفون بنوع من الذكاء، حيث تتطلب جرائم التهرب الضريبي قدرات عقلية معينة يستطيع من خلالها المجرم إيجاد الأساليب والوسائل التي يستطيع من خلالها التهرب الضريبي، كما أن اولئك المجرمين غالبا ما يكونوا من رجال الأعمال الذي يمتلكون مكانة اجتماعية واحترام ونفوذ في المجتمع الفلسطيني

المطلب الثاني: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي

وفقا لمنظمة الأمم المتحدة يمكن تعريف الأمن الاقتصادي بأنه قدرة الإنسان على تملك وسائل مادية تمكنه من أن يعيش حياة مستقرة، من خلال امتلاكه ما يكفي من الأموال، والتي تمكنه من إشباع احتياجاته الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية، التعليم (الأسرج،2010: 6).

وللتعرف إلى تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني استخدم الباحث الأوساط الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2)

الأوساط الحسابية والنسب المئوية والدرجة الكلية لفقرات تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاقتصادي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة
1	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء في تدني مستوى الدخل	4.3	% 86	كبيرة جدا
2	تساهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في سوء توزيع الدخل القومي	4.2	% 84	كبيرة
3	توجه الأموال العائدة من جرائم ذوي الياقات البيضاء في الإنفاق غير المشروع	4.1	% 82	كبيرة
4	تزيد جرائم ذوي الياقات البيضاء التضخم الاقتصادي في المجتمع	4.0	% 80	كبيرة
5	تسهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في ارتفاع الأسعار	4.1	% 82	كبيرة

6	تساهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في تدهور الاقتصاد الوطني	4.1	% 82	كبيرة
7	تؤثر جرائم ذوي الياقات البيضاء على النمو الاقتصادي	4.8	% 96	كبيرة جدا
8	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء على تدني جودة السلع والخدمات	4.1	% 82	كبيرة
9	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى تقليل الإيرادات الضريبية	4.7	% 94	كبيرة جدا
10	تساهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في ظهور اقتصاد الظل	4.6	% 92	كبيرة جدا
	الدرجة الكلية	4.3	% 86	كبيرة جدا

يتضح من الجدول رقم (2) أن الدرجة الكلية لتأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني على الأمن الاقتصادي، جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.3) والنسبة المئوية (86 %)، ويعزو الباحث هذه النتيجة بأن جرائم ذوي الياقات البيضاء ذو طبيعة اقتصادية، وبالتالي فإن أكثر القطاعات التي قد تتأثر بتلك الجرائم هي الاقتصاد الفلسطيني

كما يتضح من الجدول رقم (2) أن أكثر تأثير لجرائم ذوي الياقات البيضاء هو تأثيرها على النمو الاقتصادي للدولة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.8) وبنسبة مئوية (96 %) وبدرجة كبية جدا، حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وباستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم (مذكور محمد،2020) ويعزو الباحث ذلك إلى أن جرائم ذوي الياقات البيضاء والمرتبطة بالاقتصاد والفساد في المؤسسات العامة يؤدي إلى تدني حصة استثمارات القطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمارات العامة على حساب الاستثمارات الخاصة، وذلك يعمل على تقليل كفاءة وفعالية الاستثمارات العامة، كما تعمل على تدهور البنية التحتية للدولة، وبالتالي يقلل ذلك من فرص الاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب الإجراءات البيروقراطية في الدولة، بالإضافة إلى غياب الشفافية، وهذه كلها أمور تجعل المستثمر الأجنبي يخشى من الاستثمار في هذه الدول؛ ومن ثم يتضح لنا أن هنالك علاقة عكسية بين جرائم ذوي الياقات البيضاء والنمو الاقتصادي، أي كلما قلت جرائم ذوي الياقات البيضاء ازداد النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (حسين،2022)

كما جاءت بالمرتبة الثانية فقرة أن جرائم ذوي الياقات البيضاء تسهم في تقليل الإيرادات الضريبية، حيث جاء المتوسط الحسابي (4.7) وبنسبة مئوية (94 %) وبدرجة كبيرة جدا، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى ارتباطها بأحد أكثر أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء انتشارا في المجتمع الفلسطيني، وهي التهرب الضريبي، حيث أشار تقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) أن حجم التهرب الضريبي في الأراضي الفلسطينية يقدر بنحو 30 - 40 % من قيمة الضريبة الكلية، وأن الخزينة العامة تخسر ما يفوق 500 مليون دولار سنويا نتيجة التهرب الضريبي، هذا التقرير يشير إلى حجم الإيرادات الضريبية الكبيرة الذي تم إهداره على الخزينة العامة، وبالتالي يرتبط ذلك بضعف النمو الاقتصادي وازدياد معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني

المطلب الثالث: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي

يعد الأمن الاجتماعي الأساس في تقدم المجتمعات وتطورها في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية، فالأمن الاجتماعي مطلب ضروري للإنسان، فالإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الاخرين، فالعلاقات الاجتماعية بين المواطنين ضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي يهدف للقضاء على الخوف، وللتعرف إلى تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني استخدم الباحث الأوساط الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

الأوساط الحسابية والنسب المئوية والدرجة لفقرات تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة
1	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى تخريب منظومة العلاقات الاجتماعي	3.5	% 70	كبيرة
2	تسهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في اضعاف القيم والروابط الاجتماعية	4.1	% 82	كبيرة
3	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى الإخلال بالتوازن الاجتماعي بين الطبقات	4.3	% 86	كبيرة جدا
4	تؤدي جرائم ذوي الياقات لبيضاء إلى ازدياد معدلات الجريمة	3.8	% 76	كبيرة
5	تعمل جرائم ذوي الياقات البيضاء على تخريب النسيج الأخلاقي	3.7	% 74	كبيرة
6	تسهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في زيادة معدلات الفقر	3.6	% 72	كبيرة
7	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى زيادة معدلات البطالة	3.6	% 72	كبيرة
8	تعمل جرائم ذوي الياقات البيضاء على نزع الشعور بالطمأنينة لدى المواطنين	4.0	% 80	كبيرة
9	تسهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في شعور المواطنين بالاغتراب	3.9	% 78	كبيرة جدا
10	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى التفكك الاجتماعي	3.4	% 68	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.79	% 74.8	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (3) أن الدرجة الكلية لتأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني على الأمن الاجتماعي، جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.79) والنسبة المئوية (74.8 %)، ويعزو الباحث هذه النتيجة بأن تأثير جرائم ذوي

الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي جاء بدرجة كبيرة، وذلك كون الجريمة بشكل عام تؤثر على شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة

كما يتضح من الجدول رقم (3) أن أكثر تأثير لجرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي هو الإخلال بالتوازن الاجتماعي بين الطبقات في المجتمع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.3) وبنسبة مئوية (86 %) وبدرجة كبية جدا، ويعزو الباحث تلك النتيجة بأن جرائم ذوي الياقات البيضاء تقتصر على طبقة معينة في المجتمع وهي الطبقة العليا، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاجتماعي فيما يتعلق بنوع وطبيعة الجرائم التي يتم ارتكابها، فالجرائم الاقتصادية والمالية يتم قصرها على أصحاب الطبقات العليا، أما الجرائم التقليدية يقوم بارتكابها الطبقات الدنيا في المجتمع، هذا الأمر الذي يؤدي إلى بروز الطبقة العليا المسيطرة في المجتمع، والتي تمتلك النفوذ في المجتمع، وتملك سلطة اتخاذ القرارات والسيطرة على الطبقة الدنيا، التي لا تملك إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أشكالها للتعبير عن احتياجاتهم المختلفة، كما تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى إضعاف الطبقة الوسطى في المجتمع، والتي تعد غالباً صمام الأمان لاستقرار وتوزان المجتمعات

كما جاءت بالمرتبة الثانية من حيث أكثر تأثيرات جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن المجتمعي هي اضعاف القيم والروابط الاجتماعية، حيث جاء المتوسط الحسابي (4.1) وبنسبة مئوية (82 %)، ويعزو الباحث تلك النتيجة أن المجرمين ذوي الياقات البيضاء يتميزون بمكانة اجتماعية واحترام وسمعة وجاه في المجتمع، والقيم الاجتماعية في مجتمعنا الفلسطيني كانت تربط الاحترام والمكانة الاجتماعية للأشخاص ذو السلوك السوي وأصحاب المواقف المؤثرة في المجتمع، ونتيجة لجرائم ذوي الياقات البيضاء تغيرت تلك القيم وأصبحت المكانة الاجتماعية والاحترام للأشخاص ذو النفوذ ورجال الأعمال، مما ساعد على إضعاف قيمة أساسية من قيم مجتمعنا الفلسطيني وهي الأشخاص الذين يملكون المكانة الاجتماعية والاحترام

المطلب الرابع: تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي

يعد الأمن السياسي من أهم الركائز لمواجهة أي تهديدات تواجه الدولة سواء داخلياً أو خارجياً، وهي تشير إلى الاستقرار التنظيمي للدولة، ومشاركة المواطنين السياسية، وانعدام الشعور بالعزلة السياسية، وللتعرف على تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي في المجتمع الفلسطيني استخدم الباحث الأوساط الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4)

الأوساط الحسابية والنسب المئوية والدرجة لفقرات تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة
1	تسهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في إحداث اضطرابات أمنية	3.8	% 76	كبيرة
2	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى اختراق الأنظمة السياسية	3.7	% 74	كبيرة
3	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء إلى اختراق الأنظمة الإدارية	3.6	% 72	كبيرة
4	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء في حدوث اضطرابات سياسية	3.8	% 76	كبيرة
5	تعمل جرائم ذوي الياقات البيضاء على التأثير على مراكز اتخاذ القرار	3.5	% 70	كبيرة
6	تؤدي جرائم ذوي الياقات البيضاء لارتباط المجرمين بدول معادية	3.5	% 70	كبيرة
7	تساهم جرائم ذوي الياقات البيضاء بحقد المواطنين على النظام السياسي	4.1	% 82	كبيرة
8	تزيد جرائم ذوي الياقات البيضاء من شعور المواطنين بالاغتراب	4.0	% 80	كبيرة
9	تضعف جرائم ذوي الياقات البيضاء من مشاركة المواطنين السياسية	4.3	% 86	كبيرة جدا
10	تضعف جرائم ذوي الياقات البيضاء من التعددية السياسية	3.9	% 78	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.82	% 76.4	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (4) أن الدرجة الكلية لتأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع الفلسطيني على الأمن السياسي، جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.82) والنسبة المئوية (76.4 %)، ويعزو الباحث هذه النتيجة بأن تأثير جرائم ذوي الياقات

البيضاء على الأمن السياسي جاء بدرجة كبيرة، وذلك كون جرائم ذوي الياقات البيضاء ترتبط غالباً بأصحاب النفوذ السياسي في المجتمع، حيث تمكنهم وظائفهم ومناصبهم العليا التي تسهل عليهم ارتكاب جرائمهم؛ ومن ثم فإن لتلك الجرائم تهديدًا للأمن السياسي في المجتمع كون مرتكبيها من أصحاب النفوذ السياسي

كما يتضح من الجدول رقم (4) أن أكثر تأثير لجرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي هو ضعف المشاركة السياسية للمواطنين، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.3) وبنسبة مئوية (86 %) وبدرجة كبية جدا، حيث يقصد بالمشاركة السياسية في أبسط صورها مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، كما تعرف أيضا بأنها الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر (مصطفى،2023: 78)، وتساهم جرائم ذوي الياقات البيضاء في إضعاف المشاركة السياسية من المواطنين، خصوصاً أن الطبقات الدنيا في المجتمع هي الطبقة الأكثر في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي نتيجة ارتكاب أصحاب الطبقة العليا للجرائم التي تؤثر على طبيعة حياتهم ونوعيتها، فإن عدم المشاركة السياسية يكون ردة فعل على اعتراض المواطنين على أصحاب الطبقات العليا في المجتمع

كما جاءت بالمرتبة الثانية كأكثر تأثيرات جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن السياسي، هو حقد المواطنين على النظام السياسي، حيث جاء المتوسط الحسابي (4.1) وبنسبة مئوية (82 %)، ويعزو الباحث تلك النتيجة بأن المجرمين ذوي الياقات البيضاء غالباً ما يكونوا تابعين أو أعضاء فاعلين للنظام السياسي الحاكم في الدولة، فمن خصائص المجرمين ذوي الياقات البيضاء أن يكونوا من أصحاب النفوذ، وبالتالي فإن الجرائم التي يقوم بارتكابها أصحاب النفوذ والتابعين أو العاملين للنظام السياسي الحاكم، يؤدي إلى حقد المواطنين على النظام السياسي بشكل كامل، متمنياً إحداث تغيير في هذا النظام، وهذا نابع من سلوك أصحاب النفوذ في هذا النظام والجرائم التي يرتكبونها والتي تتعلق بالفساد أو غسل الأموال أو التهرب الضريبي وغيرها الكثير من أشكال جرائم ذوي الياقات البيضاء

الخاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن القومي الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاختصاص، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم السلوك الإجرامي والمجرم، بالإضافة إلى مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء، وخصائص المجرمين ذوي الياقات البيضاء، بالإضافة إلى تأثير جرائم ذوي الياقات البيضاء على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة

مـن النتائـج علـى النحـو التالـي:

- تؤثـر جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء علـى الأمـن القومـي الفلسـطيني، وأكثـر تلـك التأثيـرات الأمـن الاقتصـادي تليهـا الأمـن السياسـي تليهـا الأمـن الاجتماعـي.
- يعـد ضعـف النمـو الاقتصـادي، وضعـف الإيـرادات الضريبيـة مـن أكثـر تأثيـرات جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء علـى الأمـن الاقتصـادي الفلسـطيني.
- يعـد الإخـلال بالتـوازن الاجتماعـي، وضعـف القيـم والروابـط الاجتماعيـة مـن أكثـر تأثيـرات جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء علـى الأمـن الاجتماعـي الفلسـطيني.
- يعـد ضعـف المشـاركة السياسـية، والحقـد علـى النظـام السياسـي الحاكـم مـن أكثـر تأثيـرات جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء علـى الأمـن السياسـي.
- تعـد جرائـم الفسـاد، وجرائـم التهـرب أكثـر جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء انتشـارا فـي المجتمـع الفلسـطيني.
- المجرمـون ذوي الياقـات البيضـاء أكبـر سـناً مـن المجرميـن التقليديين، وغالبـاً مـا يكون المجرمـون ذوو الياقـات البيضـاء مـن الذكـور، كمـا يتميـز المجرمـون ذوو الياقـات البيضـاء بمسـتوى تعليـم عالـي، كمـا يمتلكـون مكانـة تنظيميـة مرموقـة فـي المجتمـع.
- يعانـي المجرمـون ذوي الياقـات البيضـاء مـن ضعـف فـي التحكـم الذاتـي، والرغبـة الملحـة فـي التحكـم، والرغبـة فـي الانخـراط فـي المتعـة، والعصابيـة، وضعـف درجـة الوعـي.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ضـرورة تعديـل التشـريعات الفلسـطينية لتسـهم فـي مكافحـة كافـة أشـكال جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء والمنتشـرة فـي المجتمـع الفلسـطيني.
- ضـرورة اتخـاذ الإجـراءات الجزائيـة تجـاه المجرميـن ذوي الياقـات البيضـاء دون اعتبـار لنفوذهـم أو مكانتهـم فـي المجتمـع.
- أن تقـوم مؤسسـات المجتمـع المدنـي ووسـائل الإعـلام بنشـر الوعـي بأخطـار وتأثيـرات جرائـم ذوي الياقـات البيضـاء علـى الأمـن القومـي الفلسـطيني.

- ضرورة تدريب العاملين في الأجهزة الأمنية على سبل مكافحة جرائم ذوي الياقات البيضاء.
- ضرورة تدريس مساق في المعاهد والكليات الأمنية والشرطية حول جرائم ذوي الياقات البيضاء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأسرج، حسين (2010). الأمن الاقتصادي للإنسان العربي: الواقع والآفاق. مركز الشرق العربي.

الأطرش، عصام والهاجري، دلهم (2021). المدخل إلى علم الإجرام. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

البوعلي، يحيى (2017). الفساد الاقتصادي لأصحاب المناصب العليا وأثرها على الاقتصاد العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، *14*(3)، 949-913. https: / /org.doi/ 10.36325/ 3.ghjec/ v14i3).5614

بيضون، فاديا (2008). من جرائم أصحاب الياقات البيضاء الرشوة وتبييض الأموال. منشورات الحلبي الحقوقية.

البيكار، مصطفى (2016). أصول علم الإجرام والعقاب. مكتبة الشقري للنشر والتوزيع.

ثروت، جلال (2007). علم الإجرام وعلم العقاب. دار الهدى.

جعفر، علي (1992). علم الإجرام والعقاب. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

حسين، مجدي (2022). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، *3*(2)، 57-33.

خليل، وعد (2020). جرائم ذوي الياقات البيضاء في العراق جرائم السياسيين الإداريين انموذجا. مجلة ذي قار، *33*(2)، 311-292.

الردايدة، عبد الكريم (2013). الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها. دار الحامد للنشر والتوزيع.

رضى، ابن خدة (2012). محاولة في القانون الجنائي للشركات التجارية (ط2). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

السراج، عبود (1977). جرائم ذوي الياقات البيضاء. مجلة الحقوق جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، *1*(2). https: / /org.doi/ 10.34120/ v1i2.211.jol

الشرقاوي، عبد الحكيم (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود. الجامعة الجديدة للنشر.

عبد المنعم، سليمان (2003). علم الإجرام والجزاء. منشورات الحلبي الحقوقية.

أبو عفيفة، طلال (2013). أصول علمي الإجرام والعقاب. دار الجندي للنشر والتوزيع.

العلي، علي حميد (2018). جرائم ذوي الياقات البيضاء واثارها على النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية دراسة تحليلية. مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، *13*، 266-247

العيساوي، هادي (2010). إضافات نظرية في علم الاجتماع (ط2). دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.

غنام، غنام (2015). علم الإجرام وعلم العقاب. دار الفكر والقانون.

القهوجي، علي (2002). أصول علمي الإجرام والعقاب. منشورات الحلبي الحقوقية.

محمد، نزيه عبد المقصود (2014). الأمن الاقتصادي معوقاته وآليات تحقيقه. دار الفكر الجامعي.

مذكور، محمد (2020). أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر [رسالة ماجستير، جامعة أكلي محمد اولحاج].

مصطفى، نادية (2023). المدخل إلى علم السياسة. مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

الهيتي، رباح (2012). ثقافة الفساد الإداري في العراق. مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

الوريكات، محمد (2012). مبادئ علم الإجرام (ط3). إثراء للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Benson, M., & Simpson, S. (2018). *White Collar Crime an Opportunity Perspective*. Routledge. https: / /doi.org /10.4324 /9781315267609

Blickle, G., Schlegel, A., Fassbender, P., & Klein, U. (2006) Some personality correlates of business white-collar crime. *Applied Psychology: An International Review*, *55*(2), 220–233. https: / /doi.org /10.1111 /j.1464-0597.2006.00226.x

Cullen, F. T., Hartman, J. L., & Jonson, C. L., (2009). Bad guys: why the public supports punishing white-collar offenders. *Crime, Lawand Social Change, 51*(1), 31–44. https: / /doi.org /10.1007 / s10611-008-9143-3

Friedrichs, D. (2009). *Trusted Criminals White Collar Crime in Contemporary Society, United States of America*. Wadsworth Cengage Learning.

Gottschalk, P. (2018). *Investigating White-Collar Crime : Evaluation of Fraud Examinations.* Springer International Publishing. https: / /doi.org /10.1007 /978-3-319-68916-6

Heimer, K. (2000). *Ch*anges in the gender gap in crime and women's economic marginalization. In: LaFree, G. (Ed.), *Criminal justice 2000: the nature of crime, continuity and change.* National Institute of Justice.

Holtfreter, K. (2005). Is occupational fraud "typical" white-collar crime? A comparison of individual and organizational characteristics. *Journal of Criminal Justice, 33(*4), 353–365. https: / /doi.org /10.1016 /j.jcrimjus.2005.04.005

Payne, B. K. (2012). *White-Collar Crime.* SAGE Publications, Inc Series: SAGE Text, Reader Series in Criminology and Criminal Justice.

Whan, J. (2003). Sex differences in competitive and compliant unethicalwork behavior. *Journal of Business and Psychology*, *18*(1), 121–128. https: / /doi.org /10.1023 /A:1025039105839

White, J. G.)2012(. *White-Collar Crime: Accounts of Offending Behavior.* Palgrave Macmillan.

Zahra, S. A., Priem, R. L., & Rasheed, A. A., (2007). Understanding the causes and effects of top

management fraud. *Organizational Dynamics, 36*(2), 122–139. https: / /doi.org /10.1016 /j.orgdyn.2007.03.002

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

al'asraju ḥusaynun (2010). al'amnu aliāqtiṣādiyyu lil-'insāni al'arabiyyi alwāqi'u wa-l-'āfāqu markazu al-sharqi al'arabiyyi

al'aṭrashu 'iṣāmun wa-l-hājiriyyu dalhamin (2021). almadkhalu 'ilā 'ilmi al'ijrāmi dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī'i

albū'a'liyyu yaḥyā (2017). alfasādu aliāqtiṣādiyyu li'aṣḥābi almanāṣibi al'ulyā wa'atharuhā 'alā aliāqtiṣādi al'irāqiyyi mijallatu algharī lil-'ulūmi aliāqtiṣādiyyati wa-l-'idāaryi#ta 14(3)913- ، 949. https: / /doi.org /10.36325 /ghjec.v14i3(3).5614

bayḍūnu fādiyan (2008). min jarā'imi 'aṣḥābi alyāqāti albayḍā'i al-rishwatu watabyīḍu al'amwāli manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

al-bayyakāru muṣṭafā (2016). uṣūlu 'ilmi al-'ijrāmi wa-l-'iqābi maktabatu al-shaqariyyi lil-nashri wa-l-tawzī'i

thrwt jalāl (2007). 'ilmu al'ijrāmi wa'ilmu al'iqābi dāru alhudā

ja'farin 'ly (1992). 'ilmu al-'ijrāmi wa-l-'iqābi almu'uassasatu aljāmi'iyyatu lil-dirāsāti wa-l-nashri wa-l-tawzī'i

ḥusaynun majdī (2022). 'atharu alfasādi 'alā al-nūmūwwi al-aqtiṣādiyyi fī miṣra almajallatu al'ilmiyyatu lil-dirāsāti wa-l-buḥūthi almāliyyati wa-l-tijāriyyati 3(2).33-57 ،

khalīlun wa'ada (2020). jarā'imu dhawī alyāqāti albayḍā'i fī al'irāqi jarā'imu alsayyāsiyyan al'idāaryiyyin anmūdhajan mijallatu dhī qārin 33(2).292-311 ،

al-radāyada 'abdi alkarīmi (2013). aljarā'imu almustaḥadutha wāstirātiyyajya mūājahatihā dār alḥāmidi lil-nashri wa-l-tawzī'i

riḍan abni khaddata (2012). muḥāwalatun fī alqānūni al-jjinā'iyyi lil-shirakiāt al-tijāriyyati) t2.(dāru al-salāmi lil-ṭibā'ati wa-l-nashri wa-l-tawzī'i

al-sirāji 'bwd (1977). jarā'imu dhawī alyāqāti albayḍā'i mijallatu alḥuqūqi jāmi'atu alkū'ayti majlisu al-nashri al'ilmiyyi 1(2). https: / /doi.org /10.34120 /jol.v1i2.211

al-sharqāwiyyu 'abdu alḥakīmi (2006). al-taharrubu al-ḍiraybiyyi wa-l-iāqtiṣādu al-'āswadu aljāmi'atu aljadīdatu lil-nashri

'abdu almun'imi sulaymānu (2003). 'ilmu al'ijrāmi wa-l-jazā'i manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

'abū 'afīfata ṭalālu (2013). uṣūlu 'ilmiyyin al'ijrāmi wa-l-'iqābi dāru aljundiyyi lil-nashri wa-l-tawzī'i

al‘aliyyu ‘aliyyi ḥamīdin (2018). jarā’imu dhawī alyāqāti albayḍā’i wāathāruhā ‘alā al-niẓāmi almāliyyi wa-l-’idāaryi lil-mu’usasāti alḥukūmiyyati al‘irāqiyyati dirāsatun taḥlīliyyatun mijallatu al-danānīri aljāmi‘ati al‘irāqiyyatu 13247-266 ،

al‘īsāwiyyu hādī (2010). ’iḍāfātun naẓariyyatun fī ‘ilmi aliājtimā‘i) t2 .(dāru alfarāhīdī lil-nashri wa-l-tawzī‘i

ghannāmun ghannāmun (2015). ‘ilmu al-’ijrāmi wa‘ilmu al-‘iqābi dāru al-fikri wa-l-qānūni

alquhūjiyyu ‘aliyyin (2002). uṣūlu ‘ilmiyyin al’ijrāmi wa-l-‘iqābi manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

muḥammadu nazīh ‘abdi almaqṣūdi (2014). al’amnu aliāqtiṣādiyyu mu‘awwiqātuhu wa’ālayit taḥqīqihi dāru alfikri aljāmi‘iyyi

madhkūrun muḥammad (2020). ’atthara ba‘ḍi mutghayrāat al-sīāsati al-aqtiṣādiyyati ‘alā al-nūmūwwi al-aqtiṣādiyyi fī aljazā’iri] risālatu miājastyr jāmi‘atu ’aklī muḥammad awlḥāj

muṣṭafā nādiyata (2023). almadkhalu ’ilā ‘ilmi al-sīāsati markazu alḥaḍārati lil-dirāsāti wa-l-buḥūthi

alhaytiyyu rabāḥun (2012). thaqāfatu alfasādi al’idāaryi fī al‘irāqi mu’uassasatu masārātin lil-tanmiyati al-thaqāfiyyati wa-l-’i‘lāmiyyati

al-warīkāti muḥammadun (2012). mabādi’iu ‘ilmi al-’ijrāmi) t3 .(’ithrā’un lil-nashri wa-l-tawzī‘i

The Impact of White-Collar Crimes on Palestinian National Security from the Perspective of Experts

Issam Husni Alatrash[1]

Abstract:

This study aimed to id entify the impact of white-collar crimes on Palestinian national security. To achieve this, the researcher used the descriptive approach. The study population comprised experts (lawyers, public prosecutors, judges, security personnel, and academics), with a sample size of 260 individuals selected through a convenience sampling method. The study tool was a questionnaire designed for the collection of data and information. The study reached several conclusions, the most prominent being that white-collar crimes affect Palestinian national security. The primary impact is on economic security, followed by political and social security. Additionally, corruption and tax evasion are identified as the most prevalent white-collar crimes in Palestinian society. Additionally, corruption and tax evasion are identified as the most prevalent white-collar crimes in Palestinian society. Finally, the study recommended several measures, including the need to amend Palestinian legislation to better address all forms of white-collar crime prevalent in Palestinian society, and the necessity of training security personnel to combat white-collar crimes according using modern methods.

Keywords: crimes, white collar, national security, specialists.

(1) College of Law - Al-Istiqlal University (Jericho – Palestine)
esam_al_atrash@yahoo.com